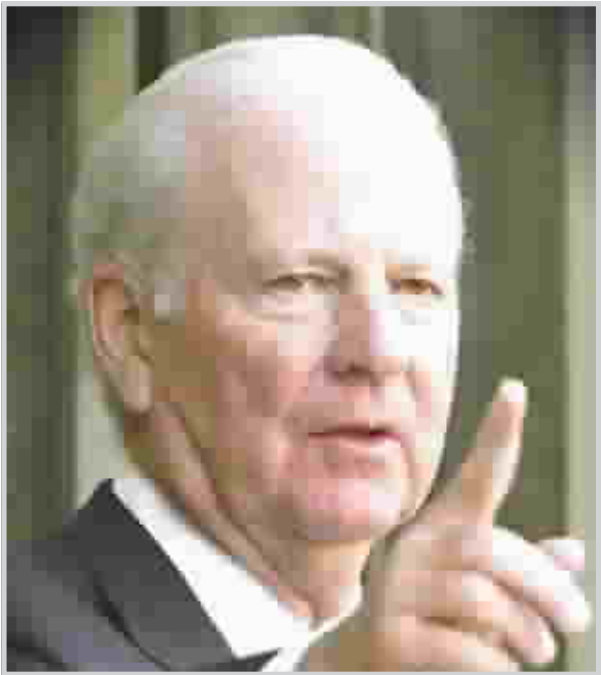




# تقرير بيكر - هاملتون بين الواقعية، ودعم العراق الجديد ومكافأة المعتدي، وعودة لاساليب قمع الانتفاضة



تصنع به بعض الدول العربية وبعض الفرقاء على حساب النظام المركزي والفيدرالي الذي قرره الشعب العراقي.. وهذه مساومة خطيرة من معدني التقرير. إذ لا يمكن العيب بامور اساسية ودستورية لاغراض التكتيكات السياسية، ولارضاء البعض، بدون آليات دستورية وتوافقات وطنية كبرى. فالتقرير - وهو يسمى لمعالجة الاخطاء- يرتكب خطأ مفاهيمي، ويقرر عن خطأ بتقوية الحكومة المركزية على حساب الحكومات والادارات المحلية. وان رسم هذه المعادلة بان قوة طرف يجب ان يكون على حساب طرف آخر هو خطأ خطير، والحكم على العراق ومستقبله، وتزكية لتاريخ الاستبداد والظلم فيه، ليضع العراق امام خيارين اطلاقا، وهما: اما السقوط في شباك التقسيم والحرب الاهلية والتصفيات العرقية، واما السقوط في شباك الاستبداد. ومغفلة، لكن بعضها غير دستوري وفيه قسر وفرض، لا لمصلحة واضحة سوى لارضاء البعض. فقرار الضحايا بحاجة الى منطق مقبول وقاعدة اصولية تسري على الجميع. فقد سارت الملايين الى الانتخابات وسط ظروف التهديد والقتل، لانهما وجدت في الانتخابات وسيلة للتثديد بالارهاب والعنف وبناء نظام ديمقراطي تمثيلي ينهي مشكلة الاستبداد والابتزاز في البلاد. فكيف يضمن الترتيب الان ان جميع الشعب ستوجه خلال الاسابيع والاشهر القادمة - ووسط هذه الظروف الامنية المقعدة- الى ما يطالبها به من استفتاء وانتخابات لتعميد بعض مبادئ وبرنامجه في الكثير من الالسيات الدستورية والامنية. وفي توازن القوى

مع أيار ٢٠٠٧ تطبيق قانون الميليشيات.. والصادقة على العدو. وانهاء جهود المصالحة لتتم الانتخابات المحلية للمحافظات في حزيران ٢٠٠٧. والامن والقوى المسلحة والقضاء والامن الجنائي. وهذه لها برنامج محدد ايضا. يبدأ بالمطالبة بزيادة ميزانية الامن في الموازنة العراقية.. ويستهدف تحقيق سيطرة الحكومة العراقية على الجيش ومع نيسان ٢٠٠٧، ليتم بحلول كانون ٢٠٠٧ سيطرة العراقيين على امن المحافظات، لكي يعتمد العراق على نفسه بحسود كسانون الاول ٢٠٠٧ ليتحول دور الولايات المتحدة الى توفير الدعم والاسناد وترك القيادة للعراقيين. ملاحظات على ما ورد اعلاه:

١- الملاحظة الاولى: ان الجدول الزمني اعلاه اضافة الى التوصيات ٢٤-٤٤ حزمة وديقية، ولها تبعات كثيرة من حيث المواعيد والمهام والالتزامات.. بعض التوصيات اجابني ومغفلة، لكن بعضها غير دستوري وفيه قسر وفرض، لا لمصلحة واضحة سوى لارضاء البعض. فقرار الضحايا بحاجة الى منطق مقبول وقاعدة اصولية تسري على الجميع. فقد سارت الملايين الى الانتخابات وسط ظروف التهديد والقتل، لانهما وجدت في الانتخابات وسيلة للتثديد بالارهاب والعنف وبناء نظام ديمقراطي تمثيلي ينهي مشكلة الاستبداد والابتزاز في البلاد. فكيف يضمن الترتيب الان ان جميع الشعب ستوجه خلال الاسابيع والاشهر القادمة - ووسط هذه الظروف الامنية المقعدة- الى ما يطالبها به من استفتاء وانتخابات لتعميد بعض مبادئ وبرنامجه في الكثير من الالسيات الدستورية والامنية. وفي توازن القوى

٢- الدعوة الى قيام "المجموعة الدولية لدعم العراق": وهذه تتضمن قيام مجموعة دولية لدعم العراق، تتكون من جميع الدول المجاورة، بما في ذلك ايران وسوريا، وعدد من الدول الاقليمية المهمة كمصر ودول الخليج، والاتحاد الاوروبي، ويمكن اضافة دول اخرى كالمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، اضافة للعراق بالطبع.. وان التوصيات ٤-٨ تضمنت هذا المقترح. ونعتقد ان هذه الاداة البالغة الاهمية في حماله وجوده. وسيتم اذ

٣- التعامل مع ايران وسوريا: ومحور الفكرة العمل سوية لتحقيق استقرار العراق، والعمل ضد طالبان.. ومساعدة الدولتين في الدخول الى المنظمات الدولية ومنظمة التجارة الدولية.. واقامة علاقات دبلوماسية.. وتحقيق اصلاحات اقتصادية.. وعدم السعي لتغيير النظامين القائمين.. وتحقيق سلام بين سوريا واسرائيل، وتحقيق انسحاب الابرة من الجولان.. والتعامل مع الملف النووي الايراني من قبل مجلس الامن.. التوصيات ١٢-١٠ تتعامل مع هذا الملف بشكل اجابني، الى حد فيه الكثير من الواقعية. اننا نذكر باننا طالبنا دائما باهمية فتح باب الحوار الاقليمي والدولي والدخول في نظام مشاركة اقليمي، يلتزم فيه الجميع بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي تطوير الصالح المتبادلة.

٤- الاطراف الاقليمية الاوسع: كذلك الامر في الاطراف الاقليمية الاوسع فيما يخص سوريا ولبنان وفلسطين والجولان.. وان التوصيات ١٢-١١ تتعاملت مع هذه القضايا وفق المفاهيم اعلاه.. وهي عمومها اجابية مع بعض الملاحظات. من الالح الداخلي ومفاده "مساعدة العراقيين لمساعدة انفسهم" ويتضمن يذكر التقرير، ويتضمن عدد من المعالجات وهي اساسا:

١- اداء الحكومة وفق مواعيد محددة: ويطلب التقرير من الحكومة الامريكية والرئيس نفسه محددة: اتصال مباشر مع الزعامات العراقية، لحثها على تحقيق اهداف محددة في القضايا والامور الاقتصادية والسياسية. ومن باب اسقاط الوصاية غير المناسبة يعرض التقرير اربعة خيارات بديلة لمعالجة الوضع وهي: (ص ٣٧-٣٩) الانسحاب المبكر: وهو قرار خاطئ، وسيولد فراغا واقتتالا طائفيًا، وماسي اسنانية، وهزات اقليمية، وتهديدات للاقتصاد العام، وهو ما قد تعتبره "القاعدة" تصرفا لها، مما سيرغمنا للعودة الى العراق كما يقرر التقرير.

٢- مواصلة السياسة الحالية: ويتلخص هذا الموقف بان "الانسحاب سيجعل الامور اسوء لكن الاستمرار بنفس السياسات لن يجعل الامور افضل".

٣- زيادة عدد القوات: واعتبر التقرير ان هذا الاجراء لن يخفف العنف في العراق حيث سيؤدي الى تفاقم حالات تترك القوات المنطقة. اضافة الى ان مثل هذا الاجراء سيضعف قدرات الولايات المتحدة في مناطق اخرى كالنيانسان.

٤- التوجه الى ثلاثة اقاليم: وهو ما يعتبر خيار حلا مكلفا لان الحدود بين الطوائف غير معرفة بوضوح، وان التوجه بسرعة لمثل هذا الحل قد يؤدي الى انتقال كبير للسكان، وانهايار قوى الامن، وازدياد نفوذ الميليشيات، والحاضر على حد سواء.

٥- ما هي اعداد الضحايا والمهجريين والجرحي من الشيعة السنة وغيرهم، ونسب كل منهم ومناطقهم، ليضع المرء اصبعه على الحقائق، وحركة الاتجاهات وبؤرة المشاكل، لا

استنباط نتائج بناء على تقولات او مسوحات غير جديده، لتقرير يريد لنفسه الجديده والصابية.

٣- من هم الاعضاء فعلا ومن هم الاصدقاء.. من يدفع العملية للامام ومن يعرقها.. من يريد انجاح التجربة ومن يريد افشالها؟ اسئلة ضرورية لمن يريد ان يضع استنتاجات وسياسات استراتيجية. فنحن لا يمكننا ان نمنع على بعض الساسة الامريكان ان يتقدموا بحلول تكتيكية وسريعة لمواجهة الازمة العراقية وانهاها المحلية او في الولايات المتحدة. ولتقسيم هذه الحلول وامكانية نجاحها.. هل نظر السيد بيكر ورفاقه كيف؟ واين سقط الضحايا الامريكان؟ ومن يقتل واين جندي امريكي شهيدا؟ واين وكيف انفضت المياريات ال ٤٠٠٠ لحد الان؟. وكيف تنفق المليارات الثمانية شهريا.. وكيف اندلع العنف الطائفي بعد سامراء. ولماذا يقتل السنة العرب على ايدي الارهابيين والصداميين؟ ولماذا تطورت الميليشيات بهذا الشكل؟ ولماذا الاساءة للقوى السياسية المسؤولة؟ وتصويرها بانها تتنافس على السلطة، في حين انها تدعو للتوافق والشاركة، وتقدم التنازلات في هذا الطريق، بعد ان قدمت تضحيات هائلة لمقارعة النظام السابق.. ولم تستخدم اسلوب الارهاب والقتل، الذي صار سبيلا للارتزاق السياسي، والحصول على المكاسب، كما تكافى ذلك لجنة بيكر بعض القوى والشخصيات... ولماذا النظر الى المخالفات والاستثناءات والقضايا الظرفية، وعدم الوقوف عند القضايا الكبرى والاساسية؟ هذه وقائع اساسية تشير الى القوى المتحركة سابقا وحاليا، والتي كان يجب ان يركز عليها التقرير، ليستطيع ان يخرج باستنتاجات اكثر واقعية، في قضايا الصالحة الوطنية، والمشاركة والامن، وتحسين اداء الحكومة، وقيام العراق بالتزاماته.

٤- هذه نماذج لاسئلة نرى ان التقرير لو بدأ بها لكان اكثر دقة وتوازنا ومصالحة لكل الاطراف العراقية، ولايجاد حلول عملية وحقيقية تسمح بالتقدم في طريق حل الازمة ولتجاح اللدوران للعودة بعد فترة الى نقطة البداية ليس الا.

٥- وبعد هذه النظرة في بنات التقرير الاساسية لابد من وقفة مع مضامين التقرير وتوصياته، علما ان لنا اشكالات عديدة اخرى تتعامله مع الشخصيات والقوى، لا مجال لطرحها الان.

١- موجز عام للتقرير

٢- ان التقرير مقدم من الجمهوريين والديمقراطيين في اطار نظرة مشتركة لمواجهة الازمة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.. فهو غير ملزم جزئيا او كليا في التصرف فيه التوصيات والاورام التشريعية او التنفيذية. بالمقابل، سيكون التقرير على جانب كبير من الموضوعية التقريرية والمعنوية، وستعتمد عليه الادارة والمؤسسات الامريكية في تقرير عدد من سياساتها المقبلة، ولن يكون بمقدورها تجاهله تماما. كما سيحظى التقرير باهتمام دولي واقليمي كبير ايضا.

٣- يتناول التقرير تقدير الاوضاع في العراق بجوانبها التالية: الامنية والسياسية والاقتصادية والدولية. فيخرج بسلسلة من الالسيات المستنتجة مفادها التالي: "ان الولايات المتحدة قد قدمت تضحيات بشرية ومادية كبيرة، وانها زالت الجهود الجبارة المبذولة الا في الوضع ما زال غامضا ويتردى باستمرار. وان الحكومة العراقية الان غير قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها بدون دعم الولايات المتحدة. وان العراقيين غير مستعتمين بانهم يجب ان يتحملوا مسؤولية مستقبلهم. وان جيران العراق ومعظم القوى الدولية غير مستعتمين للعب دور فاعل وبناء في دعم العراق. وان قدرة الولايات المتحدة لايجاد الحلول لتراجع وان الوقت يمر بسرعة" (ص ٣٢).

٤- يشير التقرير الى مخاطر استمرار تدهور الاوضاع التي يمكن ان يقود الي: انهيار وفوضى وتصفيات عرقية.. ومعاداة اضافية للشعب العراقي.. وانتقال الازمة للدول المجاورة.. وامكانية ظهور دكتاتورية جديدة في العراق.. والتدخل التركي الايرانى.. واستيلاء ايران على ابار النفط.. وصدام شيعي/سني اقليمي.. وقلافل شيعية في دول يتواجدون فيها.. وزيادة اسعار النفط.. وتصاعد الازهاب وول القاعده، التي اصبحت تعمل بحرية في العراق والتي قد تزداد هجماتها في اوربا.. وان موقف الولايات المتحدة قد يعاني اكثر اذا عمت الفوضى العراق، ما سيضعف تأثيرها في البلاد العربية والعالم الاسلامي. ويريد من عميلة الاستقطاب في داخل الولايات المتحدة، كما يحصل حاليا، رغم ان العراقيين اتخذوا بعض الخطوات الايجابية مع سقوط صدام، ومنها استعدادتهم للسيادة، والقيام بالانتخابات، واعادة الدستور، واختيار حكومة منتخبة (ص ٣٦)

٥- ومن باب اسقاط الوصاية غير المناسبة يعرض التقرير اربعة خيارات بديلة لمعالجة الوضع وهي: (ص ٣٧-٣٩) الانسحاب المبكر: وهو قرار خاطئ، وسيولد فراغا واقتتالا طائفيًا، وماسي اسنانية، وهزات اقليمية، وتهديدات للاقتصاد العام، وهو ما قد تعتبره "القاعدة" تصرفا لها، مما سيرغمنا للعودة الى العراق كما يقرر التقرير.

٦- مواصلة السياسة الحالية: ويتلخص هذا الموقف بان "الانسحاب سيجعل الامور اسوء لكن الاستمرار بنفس السياسات لن يجعل الامور افضل".

٧- زيادة عدد القوات: واعتبر التقرير ان هذا الاجراء لن يخفف العنف في العراق حيث سيؤدي الى تفاقم حالات تترك القوات المنطقة. اضافة الى ان مثل هذا الاجراء سيضعف قدرات الولايات المتحدة في مناطق اخرى كالنيانسان.

٨- التوجه الى ثلاثة اقاليم: وهو ما يعتبر خيار حلا مكلفا لان الحدود بين الطوائف غير معرفة بوضوح، وان التوجه بسرعة لمثل هذا الحل قد يؤدي الى انتقال كبير للسكان، وانهايار قوى الامن، وازدياد نفوذ الميليشيات، والحاضر على حد سواء.

٩- ما هي اعداد الضحايا والمهجريين والجرحي من الشيعة السنة وغيرهم، ونسب كل منهم ومناطقهم، ليضع المرء اصبعه على الحقائق، وحركة الاتجاهات وبؤرة المشاكل، لا



بالرغم من كل الاجازات الاخيرة التي حققها الشعب العراقي، الا ان الازمة الراهنة في البلاد، وتدهور الاوضاع بسبب الارهاب والتخريب والعنف الطائفي، وعدم تقديم الخدمات يتكلم بنسفس هذه الاجازات والمكاسب العظيمة.. لذلك عندما يتكلم التقرير عن الازمة وسوء الاوضاع فانه لا يجافي الحقيقة، الازمة في العراق لها عوامل انية وبعيدة، والوقوف عند جانب واحد وعدم استذكار الجانب الاخر سيوقعنا في عدم التوازن والدقة.. الازمة في العراق تتراكم عواملها منذ عقود. وان تفجرها بهذا الشكل المخيف هو تعبير عن كم من العقد والمشاكل، والتي اذا لم توضع جيدا تاريخيا واضرا، فان تقديم الحلول يصبح امرا متعذرا.. فمت دون فهم موضوعيا وجيد للسنة والشيعة والکرد ودورهم في الحكم سابقا وحاليا.. ومن دون فهم صحيح لعلاقة ايران والشيعة والعراق والبلدان العربية.. والدول العربية والشيعة والسنة والکرد.. وتركيا والکرد والتركان. واذا لم ير التقرير الفترة الصدامية والاختناقات والحروب الداخلية والخارجية.. وتدويك القضية العراقية.. واثرها في الازمة الراهنة، فان الحلول المقدمة فيما يخص القوى المسلحة.. والعنف.. والفساد.. واداء الحكومة.. والتوازنات والمشاركة والمصالحة الوطنية.. وكوكوك وغيرها من امور، نخول ان الحلول ستتفقد الخلفيات المتكاملة والاطمئنان الحا للتوصيات والحلول المقدمة.. لقد اخف التقرير الجانب التاريخي والمعمق للمشكلة العراقية.. وحاول عبر منقولات سطحية بناء استراتيجيات.. فكانت مسالة اطار التقرير وخلفياته ادكا مشاكله في تشخيص المرض بكل ابعاده وفي تقديم الحلول الناجحة والعملية بكل جوانبها ايضا.



غياب هذا الجانب خطير جدا، خصوصا وهو يشير في مواقع من التقرير الى "اننا نعمد كثيرا على الاخرين لتقديم المعلومات لنا، وغالبا لا نفهم ما نقرر لاننا لا نفهم مضمون ما نخبر به من ٩٤" وفي مجموع السفارة الامريكية في بغداد التي يبلغ عددها ١٠٠٠ موظف هناك ٣٣ يتكلمون بالعربية وان ٦ منهم فقط بمستوى جيد.. وان هناك اقل من ١٠ من المحللين.. تتجاوز خدماتهم العاملين لتجربة التمدد.. وان المحللين الذين يكسبون تجرية غالبا ما يتم نقلهم لياتي محلولون جدد.. ويقرر التقرير في الصفحة ٩٤ بانه لا يوجد جهد كاف " لتشخيص مواقع الارهاب والتصفية طائفيًا، وفهمها على الصعيدين الوطني والحلي.. وعرفتها الطبيعية الاجتماعية والتنظيمي.. وقيدتها وتحويلها وعلاقتها بالمليشيات وعلاقتها بالقوات الحكومية الامنية، فنحن متخلفون تماما عما يجب للصناع السياسية ان يعرفوه (ليقتروا ان سياساتهم).. فاذا كانت هذه هي الحقيقية، فهل تم تجاوز هذه النواقص لتقديم التوصيات، ان في السطين بسلة.. وتم الاعتماد على اقل قول لم تفهم مضامينها.. وهذا ما نعتقد ان التقرير قد وقع فيه في مواقع عديدة. فهو تقرير اعتمد على بعض

المستعاب من نقص معرفة تلاوين وتداخلات الملف العراقي. فإراد ارضاء طرف فستقط في اشارة قلق بل وغضب مختلف الاطراف، واراد تفعيل الية وزخم، فهدد بتدمير اليات وزخم اكبر واعظم. ان موقف السيد بيكر ورفيقه يدركنا -عندما كان السيد بيكر وزيرا للخارجية- بكيفية معالجة الموقف عند الانتفاضة في شبان/ آذار ١٩٩١ وما اشارته من مخاوف داخلية او لدى بعض الدول الاقليمية.. وما طرحته بعض الدوائر عن دور ايران.. والكلام عن تقسيم العراق.. وقيام دولة كردية في الشمال.. وشيعة في الجنوب. الخ. وعندما قبل ذلك المنطق حينذاك، قبل معه السماح للجيش العراقي للتعامل مع الانتفاضة بالشكل المعروف، والتي قادت الى تلك الجرائم البشعة.. والتي تحمل الولايات المتحدة تلك المسؤولية الاخلاقية والمالية، التي سمحت بباداة العراقيين، وحجز الطريق امام حل ناجز. فبدلا من ان يسمح للعراقيين بالتقدم نحو حل جذري كان سيحجب العراق كل تلك الماسي، سمح لصدام بنزب الانتفاضة والانتقام من العراقيين.. ودخل العراق نفقا مظلمًا ما زلنا نعيش تداعياته. سياسيات سطحية، واستنتاجات سريعة، وسياسات تكتيكية وقصيرة قادت لاحقا لحرب قاسية، سرعان ما ارتدت على الولايات المتحدة نفسها، وهو ما يحاول تقرير بيكر ان يعالجها، فهو وزخم اراكتنا فارق الموضوع والزمن، الا اننا نرجو ان لا يتم التعامل مع تدهور الاوضاع حاليا بنفس العقلية والمعالجات المتسرعة التي تعاملت مع الانتفاضة فزادت من معاناة الجميع بدون استثناء. فكمما يذكر التقرير نفسه في احدي فقراته.. فان حلولا غير صحيحة ستقود الى عودة الولايات المتحدة الى العراق، حتى وان انسحبت منه حاليا.. الحل الصحيح يأتي مع الفهم الصحيح، فكما يجب ان نصارع شعبنا في العراق فان على الساسة الامريكان ان يصارعوا شعبهم ووزيهم العام.. فالجميع يتحمل المسؤولية التاريخية والاطعاه الظرفية.. ولعل الطرف الاقل مسؤولة في ذلك هو الشعب العراقي وقواه السياسية والتي قالت دائما كلمتها الصادقة وسعت لتحمل مسؤولياتها، دون ان يلتفت اليها غالبا بما يكفي.. ففرضت عليها سياسات

ورغم فارق الاوضاع والقوى لكن اللعب على نفس الاوتار والمباني امر مقلق ومثير. هناك غلو في وصف امور وتخفيف في تشخيص اخرى، لا نشيء سوى لاعتبارات لها علاقة بشياء كثيرة الا الفهم الموضوعي للاوضاع..

١- موجز عام للتقرير

٢- ان التقرير مقدم من الجمهوريين والديمقراطيين في اطار نظرة مشتركة لمواجهة الازمة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.. فهو غير ملزم جزئيا او كليا في التصرف فيه التوصيات والاورام التشريعية او التنفيذية. بالمقابل، سيكون التقرير على جانب كبير من الموضوعية التقريرية والمعنوية، وستعتمد عليه الادارة والمؤسسات الامريكية في تقرير عدد من سياساتها المقبلة، ولن يكون بمقدورها تجاهله تماما. كما سيحظى التقرير باهتمام دولي واقليمي كبير ايضا.

٣- يتناول التقرير تقدير الاوضاع في العراق بجوانبها التالية: الامنية والسياسية والاقتصادية والدولية. فيخرج بسلسلة من الالسيات المستنتجة مفادها التالي: "ان الولايات المتحدة قد قدمت تضحيات بشرية ومادية كبيرة، وانها زالت الجهود الجبارة المبذولة الا في الوضع ما زال غامضا ويتردى باستمرار. وان الحكومة العراقية الان غير قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها بدون دعم الولايات المتحدة. وان العراقيين غير مستعتمين بانهم يجب ان يتحملوا مسؤولية مستقبلهم. وان جيران العراق ومعظم القوى الدولية غير مستعتمين للعب دور فاعل وبناء في دعم العراق. وان قدرة الولايات المتحدة لايجاد الحلول لتراجع وان الوقت يمر بسرعة" (ص ٣٢).

٤- يشير التقرير الى مخاطر استمرار تدهور الاوضاع التي يمكن ان يقود الي: انهيار وفوضى وتصفيات عرقية.. ومعاداة اضافية للشعب العراقي.. وانتقال الازمة للدول المجاورة.. وامكانية ظهور دكتاتورية جديدة في العراق.. والتدخل التركي الايرانى.. واستيلاء ايران على ابار النفط.. وصدام شيعي/سني اقليمي.. وقلافل شيعية في دول يتواجدون فيها.. وزيادة اسعار النفط.. وتصاعد الازهاب وول القاعده، التي اصبحت تعمل بحرية في العراق والتي قد تزداد هجماتها في اوربا.. وان موقف الولايات المتحدة قد يعاني اكثر اذا عمت الفوضى العراق، ما سيضعف تأثيرها في البلاد العربية والعالم الاسلامي. ويريد من عميلة الاستقطاب في داخل الولايات المتحدة، كما يحصل حاليا، رغم ان العراقيين اتخذوا بعض الخطوات الايجابية مع سقوط صدام، ومنها استعدادتهم للسيادة، والقيام بالانتخابات، واعادة الدستور، واختيار حكومة منتخبة (ص ٣٦)

٥- ومن باب اسقاط الوصاية غير المناسبة يعرض التقرير اربعة خيارات بديلة لمعالجة الوضع وهي: (ص ٣٧-٣٩) الانسحاب المبكر: وهو قرار خاطئ، وسيولد فراغا واقتتالا طائفيًا، وماسي اسنانية، وهزات اقليمية، وتهديدات للاقتصاد العام، وهو ما قد تعتبره "القاعدة" تصرفا لها، مما سيرغمنا للعودة الى العراق كما يقرر التقرير.

٦- مواصلة السياسة الحالية: ويتلخص هذا الموقف بان "الانسحاب سيجعل الامور اسوء لكن الاستمرار بنفس السياسات لن يجعل الامور افضل".

٧- زيادة عدد القوات: واعتبر التقرير ان هذا الاجراء لن يخفف العنف في العراق حيث سيؤدي الى تفاقم حالات تترك القوات المنطقة. اضافة الى ان مثل هذا الاجراء سيضعف قدرات الولايات المتحدة في مناطق اخرى كالنيانسان.

٨- التوجه الى ثلاثة اقاليم: وهو ما يعتبر خيار حلا مكلفا لان الحدود بين الطوائف غير معرفة بوضوح، وان التوجه بسرعة لمثل هذا الحل قد يؤدي الى انتقال كبير للسكان، وانهايار قوى الامن، وازدياد نفوذ الميليشيات، والحاضر على حد سواء.

٩- ما هي اعداد الضحايا والمهجريين والجرحي من الشيعة السنة وغيرهم، ونسب كل منهم ومناطقهم، ليضع المرء اصبعه على الحقائق، وحركة الاتجاهات وبؤرة المشاكل، لا

١٠- الاستمرار في زيادة الانتاج ووضع العادات، وحماية المشتات، ورفع سياسات الدعم، وغيرها من توجهات مقبولة عموما، وهو تضمنته التوصيتين ٦٢ و٦٣.

١١- ويتعدى التقرير ايضا الى عدد من القضايا المتعلقة بالاقتصاد الامريكي، ومساعدات اعادة الاعمار، وطرق ادخال الشفافية في الانفاق الامريكي في العراق.. وطبيعة العاملين الامريكين في العراق، ومكتب الاستخبارات الفيدرالية ودوره في العراق، وهو ما تضمنته التوصيات ٦٧-٧٨، وهي امور عراقية تتعلق بامنه وسيادته مما يتطلب المراجعة والتدقيق.

١٢- في كل الاحوال يجب التعامل مع التقرير باقصى درجات الجديده، سواء في رفض بعض المقترحات، او قبول البعض الاخر، او تطوير ما دعاه. فالجانب الامريكي قد اوصى.. وان الكلمة النهائية يجب ان تكون للجانب العراقي، بما يسمح باختراق اسوار الازمة بكل جوانبها السياسية والامنية والاقتصادية.. ويدخل في دوائر الحل.. ويستعيد المبادرة.. ويكسب تأييد الشعب، ويعزز المكاسب التاريخية التي تحققت، ويواصل العملية السياسية، ويبنى دولة القانون والنظام، ويديم الحكومة المنتخبة الناجحة الفاعلة، ويضع اوسع مجالات التعاون مع الاخرين، سواء داخل العراق او خارجه..

١٣- وعموم اشياء منتصرا.. يجب ان يتنصر هولاء جميعا ليس ضد بعضهم البعض، بل ان يتنصروا على انفسهم.. وان يتنصروا لشعب العراق. فيرحبوا بقيضتهم وفضية العراق. فيهمزوا الارهاب، والعنف، والقتل، والظلمية، والاستبداد، والميليشيات، والجماعات المسلحة، وفرق الموت، وايه تسمية تبقى خارج القانون والنظام وسلطة الدولة والحكومة.. وان يستعيد العراق سيادته واستقلاله كاملا غير منقوص، لتعود القوات الاجنبية الى ديارها دون خوف من فراغ امني او تداعيات اراهبية او طائفية..

١٤- وسوية يجب ان تقول لا لسياسة الغالب والمغلوب.. ولا لسياسة الانتقام والحقد العمى.. ولا لسياسة نسيان عبر ودروس الماضي، او البقاء في اظلمه، او عدم النظر الى الحاضر، او المستقبل. ونعم لسياسة "من دخل دار ابي سفيان فهو امن".. نعم لسياسة التعاون مع كل من يلقي السلاح ولم يرتكب جرائم كبرى، ويقبل بالاقانون والنظام والدستور والعراق الجديد، ولا يستخدم الحريات والمؤسسات وسيلة للقضاء عليها. ونعم لمواصلة الدرب، وبناء المؤسسات الدستورية والقانونية وسلطة القانون، وتوفير الامن، ووقف التهجير والقتل والحطف، ونجاح المصالحة الوطنية، وتحقيق المكاسب والخدمات واعادة اعمار البلاد، وانفصاح العراق على جبرانه واجتمعت الدولي على حد سواء

والله من وراء القصد

عادل عبد الصهدي  
بغداد ٢٠٠٦/١٢/١٠

١٥- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

١٦- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

١٧- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

١٨- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

١٩- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

٢٠- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

٢١- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

٢٢- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

٢٣- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة

٢٤- وتكررت التقرير توصيفات غير دقيقة واحيانا مغلوطة